Document:	EB 2020/130/R.29
Agenda:	9(a)(i)
Date:	4 August 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي ومدير
شعبة المراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثلاثون بعد المائة
روما، 8-11 سبتمبر/أيلول 2020

للاستعراض

موجز تنفيذي

انعقد الاجتماع السابع والخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات افتراضيا بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وناقشت اللجنة عددا كبيرا من الوثائق، سيُقدم معظمها لاستعراضها أو الموافقة عليها في الدورة الثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

وتتعلق بعض الوثائق بالإصلاحات الحالية التي تهدف إلى مواءمة المنظمة مع أفضل معايير الصناعة؛ وتناول التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛ والتحضير للمحادثات في سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بشأن:

- تقرير كفاية رأس المال؛
- إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي؛
- إطار الاقتراض المتكامل؛
- تحديث شفوي عن العمل نحو السياسة الجديدة بشأن السيولة.

وقدم مكتب المراجعة والإشراف خطة عمله المعدلة لعام 2020 التي جرى تنقيحها استجابة لحالة الطوارئ العالمية الناتجة عن الجائحة.

وقدم مراجعو الحسابات الخارجيون مذكرة استراتيجية بشأن المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 وتقرير إجراءات الرقابة الداخلية والمحاسبة.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والخمسين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في أن تسترعى انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها في اجتماعها السابع والخمسين بعد المائة المنعقد في 18 يونيو/حزيران 2020. وفي ضوء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقد الاجتماع عن بُعد عبر تطبيق Zoom لعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال مع إدراج مناقشة لبعض تقارير المراجعة الداخلية في جلسة مغلقة.

محاضر الاجتماع السادس والخمسين بعد المائة وجلسته المغلقة

3- تمت الموافقة على المحاضر دون إدخال أية تغييرات عليها.

تقرير المراجع الخارجي عن الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية (AC 2020/157/R.3) - للاستعراض

4- عرضت شركة Deloitte & Touche التقرير المتعلق بالضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية، مشيرة إلى أنه لا توجد أي توصية مشفوعة بتحفظ سواء لرأي مراجعي الحسابات على القوائم المالية الموحدة أو تصديق الإدارة على مدى فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. وتم تسليط الضوء على أن هناك توصيتين فقط تحظيان بأولوية متوسطة.

5- وعبَّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتعليقات المستلمة واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

مذكرة المراجع الخارجي بشأن استراتيجية مراجعة الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 (AC 2020/157/R.4) - للاستعراض

6- عند عرض مذكرة الاستراتيجية، أبلغت شركة Deloitte & Touche اللجنة بأن مراجعة عام 2020 التي ستقوم بها ستكون متسقة مع مراجعة السنة السابقة وتركز على خمسة بنود ذات أولوية: (1) التطبيق الصحيح للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ (2) حساب القيمة العادلة للقروض لتحقيق الاتساق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ (3) دقة حسابات تحويل العملات الأجنبية؛ (4) الاعتراف بالإيرادات على النحو المطلوب بموجب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، التي تقتضي بموجب الرقم 240 منها أن يفترض مراجعو الحسابات الخارجيون أيضا مخاطر التدليس؛ (5) على النحو المطلوب من مراجعي الحسابات في نفس المبدأ الوارد في الرقم 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، تقييم مخاطر أن تتجاوز الإدارة الضوابط، مع التركيز على حكم الإدارة أو تقديرها بوصفها من المخاطر في المراجعة. كما سلطت شركة Deloitte & Touche الضوء على أنشطة المراجعة الإضافية التي يتعين القيام بها للتصدي للمخاطر المحتملة الناشئة عن حالة الطوارئ بسبب كوفيد-19: يمكن أن يكون للآثار على الأسواق المالية العالمية بعض الآثار المحاسبية على الصندوق، وعلى وجه الخصوص، يمكن توقع تداعيات على حافظة قروض الصندوق والمساهمات وحافظة الاستثمار، بما في ذلك ارتفاع مخاطر التدليس بشكل عام.

7- وطلب الأعضاء تفاصيل إضافية عن الأنشطة التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بكوفيد-19 وكذلك اعتماد شركة Deloitte & Touche على العمل الذي يقوم به مكتب المراجعة والإشراف للمراجعين الخارجيين. وقدم فريق Deloitte & Touche والإدارة التفاصيل المطلوبة.

8- وأكد أعضاء اللجنة موافقتهم على نهج المراجعة. واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

المواعيد المقترحة لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2021 (AC 2020/157/R.5) - للموافقة

9- وافقت اللجنة على عقد الاجتماعات التالية:

- الاجتماع الستون بعد المائة في 7 أبريل/نيسان 2021؛
- الاجتماع الحادي والستون بعد المائة في 18 يونيو/حزيران 2021؛
- الاجتماع الثاني والستون بعد المائة في 2 سبتمبر/أيلول 2021؛
- الاجتماع الثالث والستون بعد المائة في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

الإشراف الداخلي للصندوق: نهج معدّل استجابة لحالة الطوارئ العالمية الناتجة عن الجائحة (AC 2020/157/R.6) – للاستعراض

10- قدم مكتب المراجعة والإشراف خطة عمله المعدّلة لعام 2020 لمراعاة التغيرات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 التي تؤثر على بيئة المخاطر في الصندوق وأولوياته المؤسسية وطرائق عمله والقيود التي يواجهها. كما قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثا عن أنشطة التحقيق.

11- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن بعض التغييرات التي أدخلت على خطة عمل عام 2020 وعن التحديات التي تواجه أنشطة المراجعة والتحقيق عندما تتقيد بسبب قيود السفر وعموما بأزمة كوفيد-19. وقدم مكتب المراجعة والإشراف التفاصيل المطلوبة، مشيرا على وجه الخصوص إلى أن فعالية المراجعة لم تتأثر إلا قليلا بقيود جائحة كوفيد-19 على السفر بفضل إمكانية العمل عن بُعد. واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

تقرير كفاية رأس المال (AC 2020/157/R.7) - للاستعراض

12- وفرت إدارة الصندوق استعراضا عاما لتقرير كفاية رأس المال حتى ديسمبر/كانون الأول 2019. وأوضح أن التقرير سيُقدم إلى المجلس التنفيذي على أساس نصف سنوي لتقديم لمحة سريعة عن استهلاك رأس مال الصندوق واتجاهات نسبة رأس المال القابل للتخصيص.

13- ولوحظ إدراج سيناريوهات إضافية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط كآثار إشارية لكوفيد-19 على استخدام رأس المال، ونتج عنها آثار سلبية على رأس المال القابل للتخصيص، الذي سيعتمد حجمه على سيناريو القدرة على تحمل الضغوط. ولوحظ أيضا أنه على الرغم من النطاق الواسع للأثر، من المتوقع تخفيف أثر التدهور المحتمل لمخاطر الائتمان في الصندوق جزئيا نتيجة وضع الدائن المفضل الذي يتمتع به إضافة إلى دعم المساهمين. وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وأثر القروض المتعثرة وصروفات إطار القدرة على تحمل الديون على كفاية رأس المال.

14- ووفرت إدارة الصندوق توضيحات حول اختبار القدرة على تحمل الضغوط على أساس خفض التصنيف في الظروف المتطرفة، مشيرة إلى أن هذا يتماشى مع أفضل الممارسات في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون، أوضحت الإدارة أن صروفات الإطار تمثل جزءا أساسيا من تخطيط رأس مال الصندوق، وأن سيناريوهات القدرة على تحمل الضغوط المتعلقة بإطار القدرة على تحمل الديون هي الأكثر تأثيرا وتهدف إلى تقييم أثر حدوث تسارع مفاجئ لتلك الصروفات على نسبة رأس المال القابل للتخصيص.

15- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي (AC 2020/157/R.8) – للاستعراض

16- قدمت الإدارة استعراضا عاما لنُهج وآليات السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي، مشيرة إلى أنها وسيلة لزيادة قدرة الصندوق على الالتزام والسيولة لديه، والحد من المخاطر والتكاليف المرتبطة بها إلى أدنى حد. ولوحظ أن العديد من المقترضين المؤهلين حاليا للإقراض بشروط عادية قد استفادوا خلال تطورهم الاقتصادي من القروض التي يقدمها الصندوق بشروط تيسيرية للغاية. وعلى غرار المؤسسات المالية الدولية النظيرة، يقترح الصندوق إطارا للسداد المبكر الطوعي لهذه القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية، مع

التزام بإعادة توجيه الموارد إلى البلدان الأشد احتياجا. وفي حين أن إطار السداد المبكر الطوعي سيُطبق فور الموافقة عليه، فإن الصندوق يقترح أيضا إطارا للسداد المعجَّل، الذي يتطلب تغييرا في الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية في الصندوق ويُقترح، ابتداء من التجديد الثاني عشر للموارد فصاعدا، إدراج البنود القانونية ذات الصلة في اتفاقيات تمويل القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة.

17- وطلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن سعر الخصم؛ والتغييرات في الأحكام القانونية الأساسية للهيئات الرئاسية؛ وكيف سيتم تطبيق العوامل المؤدية إلى إجراءات في الممارسة العملية؛ وإذا كان الإطاران طوعيين؛ والأحكام الخاصة بالبلدان التي تنعكس أوضاعها عند الاقتضاء؛ والمزايا التي تعود على البلدان لسداد قروضها مبكرا. وأوضحت الإدارة أن أي تنقيح للشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية يجب أن يحظى بموافقة المجلس التنفيذي. كما أوضحت الإدارة أن عامل الخصم سيُحدد مع مراعاة العائد على حافظة الاستثمار وكذلك شروط الإقراض المطبقة على قروض الصندوق. وفيما يتعلق بمزايا إطار السداد المبكر الطوعي، أشارت الإدارة إلى أنه بالإضافة إلى الميزة الاقتصادية الناتجة عن توقف استحقاق رسوم الخدمة، فإن هناك أثرا كبيرا لمجتمع التنمية العالمي جراء مثل هذه المعاملة التي تُظهر بوضوح الانتقال الإيجابي للبلد وأيضا مساهمته للبلدان التي لا تزال في مرحلة أقل تطورا. وأخيرا، في حين أنه من الواضح أن السداد المبكر الطوعي سيكون وفقا لتقدير المقترض، فقد أوضحت الإدارة أن إطار السداد المعجَّل سيُطبق نتيجة تحقق عامل خارجي وليس وفقا لتقدير المقترض.

18- وتم استعراض الوثيقة. وستقوم إدارة الصندوق بإدراج تغييرات إضافية وتقديم وثيقة منقحة لتستعرضها لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المعقود في سبتمبر/أيلول 2020 وعرضها على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2020 للموافقة عليها.

إطار الاقتراض المتكامل (AC 2020/157/R.9) - للاستعراض

19- قدمت الإدارة استعراضا عاما للمقترحات المدرجة في إطار الاقتراض المتكامل. وأبرزت الإدارة أن إطار الاقتراض المتكامل يمثل لبنة بناء مهمة في الهيكلية المالية المعززة للصندوق لمواصلة تعزيز وضعه المالي وحشد الموارد من أجل زيادة أثره الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وكذلك في بلدان مختارة من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ويتمثل الغرض من إطار الاقتراض المتكامل في دمج واستبدال الإطارين القائمين (إطار الاقتراض السيادي وإطار قروض الشركاء الميسرة). وأبرزت الإدارة أنه ستتم إدارة الاقتراض بحذر وبما يتماشى مع الاحتياجات والطلب. وأشير أيضا إلى أن إطار الاقتراض المتكامل ليس أداة للوصول إلى الاقتراض من السوق.

20- واستعرضت اللجنة الوثيقة وقدمت ملاحظاتها. وقُدمت توصيات لتعزيز إطار الاقتراض المتكامل، بما في ذلك توضيح لإجراءات العناية الواجبة المقترحة التي ستُتخذ بشأن المقرضين المؤهلين الجدد المحتملين. وعلق بعض الأعضاء بأن هناك حاجة إلى مزيد من الضمانات فيما يتعلق باستعداد الصندوق للشروع في استخدام هذه الأدوات الجديدة من منظور تشغيلي وتجاري وقانوني ومالي ومن حيث إدارة المخاطر؛ وعلى وجه الخصوص، اعتُبر أن تنفيذ سياسة جديدة بشأن السيولة وتعزيز إدارة الأصول والخصوم ضروريان للتأكد من أن الأموال المقترضة بسعر معين يمكن إعادة إقراضها بفارق موجب على العائد. وأخيرا، أثيرت شواغل إزاء التحول المقترح في تفويض السلطة إلى الإدارة للاقتراض الجديد مع المقرضين الحاليين، وأشار أحد الأعضاء إلى أنه لن يتمكن من دعم الإقراض بين المؤسسات المالية الدولية.

21- وقدمت الإدارة التوضيحات المطلوبة، وطمأنت اللجنة أن هذا الإطار سيُقدم ابتكارات حذرة تعتبر أساسية لتحقيق أهداف الصندوق. كما أشارت الإدارة إلى أن الصندوق كان يستعد للتغييرات التي أدخلت على هيكليته المالية على مدى العامين الماضيين وأنه يقترح البدء تدريجيا، بعدد قليل نسبيا من المعاملات البسيطة من أجل

تخفيف أثر المخاطر المحتملة. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن السياسة الجديدة بشأن السيولة ستُعرض على المجلس التنفيذي في عام 2020.

التقارير المالية الاعتيادية التي تعرض على المجلس التنفيذي

(أ) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الأول من عام 2020 (AC 2020/157/R.10) - للاستعراض

22- عرضت الإدارة الوثيقة المشار إليها أعلاه التي تحتوي على معلومات حتى نهاية مارس/آذار 2020، وتقدم معلومات عن آثار الأزمة المالية الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وكان الاضطراب الاستثنائي في الأسواق المالية الناتج عن الجائحة هو السبب وراء الأداء السلبي لحافظة الاستثمار. غير أن الإدارة أوضحت أنه كان من الممكن أن تكون هذه الخسارة أكبر لو لم يتبع الصندوق عملية تخفيف المخاطر قبل وقت طويل من أزمة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، في وقت الاجتماع، كانت خسارة حافظة الاستثمار أقل بمقدار النصف مقارنة بنهاية الفصل.

23- واستعرض أعضاء اللجنة الوثيقة مشيرين إلى الفرصة المتاحة لتعزيز ضمانات حافظة الاستثمار في ضوء أثر كوفيد-19 على السوق المالية.

مسودة جدول أعمال الاجتماع الثامن والخمسين للجنة مراجعة الحسابات (AC 2020/157/R.11) - للاستعراض

24- وافق أعضاء اللجنة على مسودة جدول أعمال الاجتماع الثامن والخمسين وطلبوا إدراج إدارة المخاطر المؤسسية لمناقشتها في اجتماع مقبل للجنة.

تحديث شفوي عن العمل المتعلق بوضع سياسة جديدة بشأن السيولة - للعلم

25- قدمت الإدارة تحديثا شفويا عن التقدم المحرز نحو صياغة سياسة جديدة بشأن السيولة. ولوحظ أن السيولة انخفضت بشكل حاد على مدى العقود الماضية نظرا للأحجام الكبيرة من احتياجات الصرف. ولوحظ أيضا أن الجائحة العالمية الحالية أظهرت الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة لدعم البلدان المقترضة من الصندوق في ظل أي صدمة اقتصادية والقيام بدور معاكس للاتجاهات الدورية. ولوحظ أن النموذج المالي للصندوق قيد التطوير وسيشمل نهجا أحسن توقيتا وأكثر دقة وسيناريوهات للقدرة على تحمل الضغوط. وأشارت الإدارة إلى أن السياسة الجديدة بشأن السيولة ستُعرض على اللجنة والمجلس التنفيذي لاستعراضها في سبتمبر/أيلول والموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول. وأحاطت اللجنة علما بالتحديث.

تحديث شفوي عن عملية التصنيف الائتماني (جلسة مغلقة)

26- في جلسة مغلقة، تم توفير تحديث لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات عن التطورات في عملية التصنيف الائتماني للصندوق.

مسائل أخرى

27- في جلسة مغلقة، نظر أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في تقارير المراجعة الداخلية تحت مسائل أخرى.